

غزة..

الذكرى الأولى لل



■ مر أكثر من ثلاثين عاماً على اتفاقية كامب ديفيد التي وقعتها مصر عام ١٩٧٨ مع إسرائيل ، مهدة الطريق لحقبة جديدة شعارها السلام والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط ، بالرغم من رفض العديد من الدول العربية والإسلامية لتلك الخطوة بدعوى أنها لا تخدم المصالح العربية والفلسطينية في صراعها الطويل مع العدو الصهيوني ، إلا أن مصر قد ابت إلا الاستمرار في خطواتها ، من أجل أن تعطي الشعب المصري فرصة لالتقاط أنفاسه ، بعد سلسلة طويلة من الحروب ، فقد فيها الشعب الأمن والاستقرار والتنمية، ولكن وبعد مرور كل تلك السنوات على اتفاقية كامب ديفيد وعلى الأيدي العربية الممدودة لإسرائيل بالسلام ، تثار العديد من الأسئلة عن ثمار تلك الاتفاقية وغيرها من الاتفاقات التي وقعتها مصر وبعض الدول العربية مع إسرائيل حول عملية السلام، ومدى التقدم الذي أحرزته الدول العربية جراء ذلك السلام، وهل بالفعل استفدنا أم خسرنا من ذلك الأمر؟■

السلام العربي الإسرائيلي بهد ثلاثين عاماً من اتفاقية كامب ديفيد

٣ - يتفق الطرفان على أن العلاقات الطبيعية التي ستقام بينهما ستضمن الاعتراف الكامل والعلاقات الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية وإنهاء المقاطعة الاقتصادية والحواجن ذات الطابع المتميز المفروضة ضد حرية انتقال الأفراد والسلع. كما يتعهد كل طرف بأن يكفل تمتع مواطني الطرف الآخر الخاضعين للاختصاص القضائي بكافة الضمانات القانونية ويوضع البروتوكول الملحق بهذه المعاهدة (الملحق الثالث) الطريقة التي يتعهد الطرفان بمقتضاها - بالتوصيل إلى إقامة هذه العلاقات وذلك بالتوازي مع تنفيذ الأحكام الأخرى لهذه المعاهدة.

٢- تحسب إسرائيل كافة قواتها المسلحة والمدنيين من سيناء إلى ما وراء الحدود الدولية بين مصر وفلسطين تحت الانتداب، كما هو وارد بالبروتوكول الملحق بهذه المعاهدة (الملحق الأول) وتستأنف مصر ممارسة سيادتها الكاملة على سيناء.

٣- عند إتمام الانسحاب المرحلي المنصوص عليه في الملحق الأول، يقيم الطرفان علاقات طبيعية وودية بينهما طبقاً للمادة الثالثة (فقرة ٣).

المادة الثانية:

١- إن الحدود الدائمة بين مصر وإسرائيل هي الحدود الدولية المعترف بها بين مصر وفلسطين تحت الانتداب كما هو واضح بالخريطة في الملحق الثاني وذلك دون المساس بما يتعلق بوضع قطاع غزة. ويقر الطرفان بأن هذه الحدود مصونة لا تمس ويتعهد كل منهما احترام سلامة أراضي الطرف الآخر بما في ذلك مياهه الإقليمية ومجاله الجوي.

٢- يتعهد الطرفان فيما بينهما أحكام ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي التي تحكم العلاقات بين الدول في وقت السلم، وبصفة خاصة:

(أ) يقر الطرفان ويحترم كل منهما سيادة الآخر وسلامة أراضيه واستقلاله السياسي.

(ب) يقر الطرفان ويحترم كل منهما حق الأمن والمعيشة في أن يعيش في سلام داخل حدوده الآمنة والمعترف بها.

(ج) يتعهد الطرفان بالامتناع عن التهديد باستخدام القوة أو استخدامهما، أحدهما ضد الآخر على نحو مباشر أو غير مباشر، ويحل كافة المنازعات التي تنشأ بينهما بالوسائل السلمية.

٢ - يتعهد كل طرف بأن يكفل عدم صدور فعل من أفعال الحرب أو الأفعال العدوانية أو أفعال العنف أو التهديد بها من داخل أراضيه أو بواسطة قوات خاضعة لسيطرته أو مرابطة على أراضيه ضد السكان أو المواطنين أو الممتلكات الخاصة بالطرف الآخر. كما يتعهد كل طرف بالامتناع عن التنظيم أو التحريض أو الإثارة أو المساعدة أو الاشتراك في فعل من أفعال الحرب العدوانية أو النشاط الهدام أو أفعال العنف الموجهة ضد الطرف الآخر في أي مكان. كما يتعهد بأن يكفل تقديم مرتكبي مثل هذه الأفعال للمحاكمة.



كما ارتكبت السلطات الإسرائيلية علاوة على ذلك عام ١٩٩٠ مجزرة كبيرة في ساحة المسجد الأقصى ذهب ضحيتها ١٣ فلسطينياً، هذا بالإضافة إلى ما المجزرة التي ارتكبت في الحرم الإبراهيمي وراح ضحيتها نحو ٦٠ فلسطينياً.

والحقيقة أن سجل الجرائم والإسرائيلية بحق العرب طويل، ويكفي ما حدث مؤخراً من قيام الجيش الإسرائيلي بكل ما يملك من قوة بدك حصون قطاع غزة المحاصر منذ عامين، وقتل ما يزيد على ١٥٠٠ شهيد وحوالي ٣٥٠٠ مصاب، في وقت كان يسعى فيه المجتمع الدولي لعقد مصالحة بين العرب وإسرائيل.

ورفض صريح ونظراً لتلك المواقف المخزية تجاه عملية السلام في منطقة الشرق الأوسط، أكد الخبراء والمراقبون السياسيون أن اتفاقية السلام الموقعة بين مصر وإسرائيل: لم تحقق شيئاً مذكوراً لمصر، بينما حققت إسرائيل من نتائجها مكاسب جمة.

وأضافوا أنه بالرغم من توقيع الاتفاقية، إلا أن هناك قضايا وملفات مازالت عالقة بين الدولتين دون حل وفي مقدمتها: امتناع إسرائيل عن التوقيع على معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، وقضية الأموال المنهوبة نتيجة استخراج إسرائيل للنفط من سيناء لمدة ٦ سنوات، ومسألة محاكمة مجرمي الحرب من الجيش الإسرائيلي المتهمين بقتل أسرى من الجيش المصري في حرب أكتوبر، وأخيراً مسألة مدينة "أم الرشراش" المصرية، التي لا تزال تحت سيطرة إسرائيل التي تطلق عليها اسم "إيلات".

وأضافوا أن إسرائيل تمكنت من تطوير وتسليح جيشها بمساعدات واضحة من الولايات المتحدة، كما انفتحت على عدد من الدول الكبرى، التي كانت واقفة بجوار الحق العربي، وفي مقدمتها الصين، كما نجحت في تحييد مصر عن الصراع العربي الإسرائيلي، ثم انفردت هي بالدول العربية واحدة تلو الأخرى، ففلسطين ثم العراق ثم سوريا وأخيراً لبنان.

ولذلك فقد طالب العديد من الخبراء بضرورة مراجعة الاتفاقية، والاتفاق مع العرب على الليات محددة للتعامل مع إسرائيل، بحيث يتم إلزامها بما يتخذ من قرارات تتعلق بعملية السلام، خاصة وأنها تعتمد على الدعم الأمريكي في عدم الالتزام باتفاقات السلام وغيرها من المعاهدات الدولية الخاصة بشتر الأمن والاستقرار في ربوع المنطقة.

ونخلص من ذلك، بأن إسرائيل ليست دولة سلام، ولا يتوقع منها أن تقبل في القريب العاجل بأن تحيا في سلام مع الدول العربية، ولا مع الفلسطينيين الذين ينادون بإقامة دولة فلسطينية على حدود ما قبل عام ١٩٦٧، بل على العكس هي تسعى لجر المنطقة لصراع طويل الأمد تحصل من خلاله على ما تريد، مما يحتم على الأنظمة والحكومات العربية عدم التهاون، لأن ذلك إنما يعني ضياع الأرض والمقدسات.

وقد ارتكبت إسرائيل خلال تلك الحرب وبعدها العديد من المجازر التي راح ضحيتها المئات من أبناء الوطن العربي ، ففي حرب لبنان الأولى عام ١٩٨٢ حملت القوات الإسرائيلية بقيادة وزير الدفاع وقتذاك أرييل شارون مسؤولية مجزرتي صبرا وشاتيلا اللتين قتل فيها نحو ١٦٠٠ شخص. كما تعرضت قرية قانا الجريحة إلى مجزرة سابقة خلال عملية "عناقيد الغضب" يوم ١٨ أبريل/ ١٩٩٦ قتل فيها ١٠٩ مدنيين لبنانيين كثيرين منهم أطفال ونساء احتموا داخل مقر لقوات الأمم المتحدة، وأصيب بالمجزرة ٣٥١ شخصاً آخر.

مر عام على المحرقة الصهيونية التي ارتكبتها إسرائيل وأواخر العام الماضي ضد قطاع غزة، وراح ضحيتها مئات القتلى وآلاف الجرحى، في واحدة من أكبر المآسي الإنسانية التي شهدتها البشرية في القرن العشرين، وسط صمت دولي مريب، خوفاً من ردة فعل الصهيونية العالمية التي تقود العالم في الوقت الراهن، وتعاقب كل من يدين أو يشجب أي تصرف إسرائيلي، حتى ولو كان مخالفاً للأعراف والمواثيق الدولية، ليس هذا فحسب، بل ومشاركة إسرائيل في حصارها الأخلاقي والإنساني لقطاع غزة، الذي يعاني بشدة، دون أمل على ما يبدو في فك هذا الحصار، بالرغم من بعض الحملات التي تتم على استحياء من قبل بعض المدافعين عن حقوق الإنسان في أوروبا لفك الحصار، الذين يأخذون على عاتقهم تحمل الغناء والشقة من أجل توصيل بعض الطعام والدواء للفلسطينيين المحاصرين في القطاع، مهما كانت العقبات التي تقف في طريقهم، ولكن في العموم تظل الأوضاع في غزة تحتاج إلى تحرك كافة الهيئات والمؤسسات والحكومات العربية والغربية من أجل إقالة الشعب المحاصر من عثرته.

عام مريب وبالرغم من مرور عام على هذه الجريمة التي اقترقتها إسرائيل بدعم من الولايات المتحدة وأوروبا ، إلا أن الأوضاع هناك لا تزال كما هي ، فلا المباني شيدت ولا الطرقات عبيد، ولا الأسر المكلومة في أبنائها ضمدت جراحها، ولا الحصار الغاشم المفروض على القطاع منذ سنتين فك، ولا الوجود التي أخذها المجتمع الدولي على عاتقه لتصحيح الأوضاع وعلاج الخلل نفذت، حتى التقرير الذي قدمه القاضي جولستون للأمم المتحدة لتقديم مجرمي الحرب الصهاينة للمحاكمة الدولية جزء ما اقترفته أيديهم من أثم لم يطبق، وتم تأجيله مرة، وبعد أن نوقش لم يتغير شيء.

فالنظر إلى الأوضاع الفلسطينية وما يحدث تجاه الشعب المحاصر في غزة، يلحظ أن الأمور تسير من سيء إلى أسوأ، وذلك بالرغم من صعود الشعب الفلسطيني الباسل الذي يرفض الخنوع والاستسلام للضغوط المفروضة عليه من كل اتجاه، كي ينقلب على حركات المقاومة العاملة هناك، ويرضخ للإملاءات الصهيونية. فبالإضافة إلى الحصار المحكم الذي تفرضه إسرائيل على القطاع، قامت مصر خلال الفترة الماضية بهدم عشرات الأنفاق التي كان يعتمد عليها القطاع في معابشه، كبديل للمنافذ المغلقة

التي كان يدخل منها الغذاء والكساء في السابق، بل ووصل الأمر، لدرجة قيام أميركا بالاتفاق مع بعض الدول الأوروبية على بناء جدار فولاذي يعمر ١٨ متراً على الحدود الفاصلة بين مصر وغزة، ذلك الجدار الذي يتم حالياً البناء فيه، وسط استهجان واستنكار المنظمات الحقوقية والخبراء والمحللين العرب الذين يرون فيه محاولة صهيوي - أميركية لكسر صمود الشعب الفلسطيني، ودفعه لتنفذ الإملاءات الإسرائيلية.

كما أنه وعلى صعيد المجالات الاقتصادية والاجتماعية يعاني القطاع من شبه جمود، حيث تمنع عنه إسرائيل كافة المقومات الكفيلة بقيام حياة اقتصادية وتجارية سليمة، وذلك بسبب غلقها لمنافذ القطاع على العالم الخارجي، الأمر الذي دمر بشكل كبير الاقتصاد الفلسطيني، وأصاب العديد من القطاعات بالشلل التام، الأمر الذي يجعل القطاع يعتمد في معابشه واقتصاده على المعونات التي تحصل عليها منظمات الإغاثة الدولية ومن بعض الدول والهيئات العربية والإسلامية، ومن قوافل الإغاثة التي تصل إليه من أوروبا وغيرها. وقد جعلت تلك الأمور حياة الشعب الفلسطيني في غاية القسوة والخطورة، فحسب صحيفة ذي انديبندنت البريطانية خلف العدوان الإسرائيلي على غزة دمار ليس فقط في المنازل والمؤسسات والمشافي والمدارس وإنما وهو الأمر الأشد خطورة الجروح العميقة الدامية التي بقيت في نفوس من نجا من أبناء القطاع وجعلت الكثيرين منهم غير قادر على متابعة حياته.

مراوغه إسرائيلية كعادتها في التملص من الالتزامات الدولية الخاصة بعملية السلام، نجحت إسرائيل في الضغط على الولايات المتحدة الأميركية كي تتراجع الإدارة الحالية بقيادة أوباما عن شروطها الخاصة بضرورة وقف الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية والقدس المحتلة كشرط لإجراء مفاوضات السلام مع الفلسطينيين، فبعد أن كان الاتفاق على وقف كامل للاستيطان وإعادة الحقوق المغتصبة للشعب الفلسطيني، تم تغير الصيغة لوقف مؤقت للاستيطان، ثم الاتفاق على أن مسألة الاستيطان لا علاقة لها من قريب أو بعيد بعملية السلام، وانتهى الأمر لأن تستمر إسرائيل في بناء المستوطنات، ليس هذا فحسب، بل وأن تتم عملية البناء بأموال أميركية، في واحدة من عجائب الدنيا السبع.